

# حل أزمة الكامور يدفع الحكومة لمعالجة الأوضاع المتردية

## الرئيسي التونسي يدعو المشيشي لاعتماد مقاربات جديدة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية

تفرض التحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة نفسها مرة أخرى وبقوة على الحكومة التونسية الفتية التي تبنت دور "المنقذ الاقتصادي". وبعد حلحلة ملف الكامور وعودة النفط إلى الإنتاج في جنوب البلاد، تصطم حكومة هشام المشيشي برهانات أخرى تستدعي مقاربات مختلفة ومعالجة خاصة في ظل تردّي الأوضاع في مختلف جهات البلاد.

خالد هادي

تونس - زاد "النجاح المؤقت" للحكومة التونسية في إخماد نيران الاحتجاجات التي رافقت ملف النفط الحيوي في الجنوب، في حجم مسؤولية رئيس الحكومة هشام المشيشي بالتعهد بعودة في حلحلة الملفات الاجتماعية والاقتصادية الحارقة، ما دفع رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى دعوة المشيشي إلى اعتماد مقاربة جديدة لمعالجة الأوضاع والبحث عن استراتيجيات ممكنة لتخطي العقبات القادمة.

وتطرح المقاربة الجديدة مسألة الأليات والحلول التي يمكن أن يلجأ إليها المشيشي لحلحلة الملفات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة جذرية تضمن عدم العودة إلى الوراء وعدم تعقيد المهمة التي جاءت هذه الحكومة لتنفيذها. وأكد الرئيس قيس سعيد خلال لقاء جمعه برئيس الحكومة في قصر قرطاج على "أهمية إيجاد حلول جذرية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المطروحة". كما دعا حسب بيان لرئاسة الجمهورية إلى "اعتماد مقاربة جديدة لمعالجة هذه الأوضاع تقطع مع المقاربات السابقة التي أثبت التاريخ فشلها".



بدر الدين القمودي  
الرئيس سعيد يرمي  
إلى معالجة الأوضاع عبر  
التوزيع العادل للثروة

هشام العجوني  
هناك غياب للسياسة  
التنموية، والمقاربة  
وطنية وليست جهوية

وأشارت الرئاسة في بيان نشرته بصفتها على موقع فيسبوك إلى أن اللقاء تناول أيضا الوضع المالي وخاصة مشروع قانون المالية للسنة القادمة وطرق أيضا إلى تطورات الوضع الصحي في مختلف جهات البلاد والتأكيد على ضرورة اتخاذ مبادرات جديدة كلما استوجب الأمر ذلك. ولا يزال التونسيون ينتظرون إجراء إصلاحات ضرورية للخروج من الأزمة المتفاقمة والتي أهملتها الحكومات

صابر بليدي

الجزائر - يعمل أكبر الأحزاب الإخوانية في الجزائر "حركة مجتمع السلم" على الاستمرار السياسي للأزمة التي اندلعت بين أعضاء برلمانيين وبين وزراء في حكومة عبد العزيز جراد، وعلى تسيرها في اتجاه إضفاء سجال جهوي وعرفي، يتطلب تدخلا فوريا لدعم ما يصفه بـ"ثوابت الأمة". وحذرت "حمس" مما أسمته بـ"التوجهات المشبوهة لبعض الوزراء الذين يشتغلون لصالح مجموعات مصالح وليس لمصلحة الدولة والمجتمع"، وأن "الاعتماد على الاحتكار الرأسمالي لعدد قليل من المؤسسات الخاصة لتتنشط الاقتصاد المتهاوي عمل مشبوه وغير وطني". وجاءت تحذيرات حركة مجتمع السلم، في خضم اتهامات لاذعة وجهها نواب برلمانيون، خاصة أعضاء لجنة المالية، لوزير الصناعة فرحات أيت علي،



مهمة شاقّة أمام الحكومة التونسية

واعتبر النائب البرلماني أن "المشيشي منذ توليه رئاسة الحكومة لم يات ببرنامج اقتصادي ورؤية واضحة، وتونس اليوم تحتاج إلى برنامج إقصادي تحفيزي تفعيل التمييز الإيجابي وتجاوز التهميش والإقصاء المسجل حتى في الحواضر الكبرى والساحلية. ولخص العجوني المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في حزمة من الملفات المهمة أبرزها منوال التنمية والخيارات الاقتصادية التي تخلق الثروة، والإصلاحات الكبرى التي تشمل المنشآت العمومية وصندوق الدعم والصناديق الاجتماعية التي تسجل عجزا هاما، والإصلاح الجبائي بضمان منظومة جبائية عادلة وشفافة، فضلا عن مسألة اقتصاد الربع وسيطرة جهات بعينها عليه بسبب قوانين على المقاس وضعتها الأحزاب، وكيفية إصلاح الاقتصاد الموازي وإدماجه في الاقتصاد الرسمي وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد التونسي.

وأشارت الحكومة، الثلاثاء، إلى أن المشيشي الذي تم اعتماده لحل أزمة الكامور سيتم تعميمه على كافة ولايات الجمهورية دون استثناء. وأوضح في بيان نشرته على صفحتها في موقع التواصل فيسبوك، أن رئيس الحكومة هشام المشيشي على قناعة بأن الإشكالات التنموية تهم كل جهات الجمهورية وأن جميع المواطنين التونسيين لهم الحق في ظروف عيش أفضل.

وأكدت الحكومة، في ذات الصدد، أن صحة التونسيين ودفع التشغيل والاستثمار بكل ولايات الجمهورية هي الأولويات الفعلية لهذه الحكومة دون أي شكل من أشكال التمييز، موضحة أنه تم خلال مداخلة رئاسة الحكومة ذكر مجموعة من الولايات.

السابقة وروّجت لها كثيرا في خطاباتها على غرار مكافحة الفساد والنهوض بالاقتصاد الوطني وغيرها. ويؤكد مراقبون على ضرورة التركيز على المنوال التنموي عبر خلق مناخات استقرار اجتماعي، وإرجاع الديناميكية الاقتصادية ومعالجة مشاكل مواقع الإنتاج الحيوية، فضلا عن تجنب التمييز السليبي بين الجهات والإقليم في مستوى الخدمات والمشاريع التنموية.

وأكد بدر الدين القمودي، رئيس لجنة مكافحة الفساد في البرلمان، "على ضرورة تركيز برامج تنمية حقيقية في الجهات الداخلية مع وجوب سيطرة الدولة على كامل ثروتها لصالح المجموعة الوطنية، بعيدا عن التمييز السليبي لتلك الجهات التي تعاني من التهميش منذ أكثر من 70 سنة".

وأضاف القمودي في تصريح لـ"العرب"، أن "المشكلة تتمثل بالأساس في كيفية توزيع الثروة، وأسلوب إدارة الحوار من الحكومة في الكامور حمل جانبا جهويا، ما أثار حفيظة جهات أخرى أبرزها قصبة وسيدي بوزيد والكاف، مشيرا إلى استحالة تلبية حاجيات ولايات (محافظات) بنفس الأسلوب المعتمد في حل ملف الكامور.

وتابع "ما يرمي إليه الرئيس سعيد من خلال دعوة المشيشي إلى معالجة الأوضاع بطريقة مغايرة هو أن الحل الاستراتيجي يكمن في التوزيع العادل للثروة بين الجهات وتحفيز التنمية هناك.. كل الجهات في تونس فيها مواطن شغل ومشاريع لكن المشكلة متقدمة وهي تركيز النسيج الصناعي والتنموي في الجهات الساحلية وتهميش الجهات الداخلية، وهذا يرتبط أساسا بتحسين البنية التحتية ودفع الاستثمار".

## شق الغنوشي يتمسك بعقد مؤتمر النهضة في موعده لقطع الطريق أمام الغاضبين

لكن أزمة النهضة تعمقت، مع تواصل نزيف الاستقالات وهي استقالات من الوزن الثقيل بعد إعلان لطفي زيتون القيادي البارز مغادرة الحركة تنديدا بسياساتها البرغامية. ويعتقد الناشط السياسي والحقوقي مصطفى عبدالكبير في حديثه لـ"العرب" أن "البحيري الذي يجيد لعبة المناورات السياسية (حسب وصفه) يريد أن يقول لمناضلي الحركة إنها قادرة على حسم الموقف وتحديد موعد المؤتمر".

وتابع عبدالكبير "لقد أراد توجيه رسالة إلى الغاضبين بأن الحزب بحاجة إلى توحيد صفوفه". كما تعكس تصريحات البحيري الدعم القوي الذي يحظى به الغنوشي، وأن الجناح الحزبي يواليه قادر على تسيير شؤون الحزب طالما أنهم أعضاء منتخبون في المجلس الوطني وقادر على امتصاص الأزمة الداخلية.

ويرأي المتابعين، فإن الأزمة الداخلية للحركة ستراوح مكانها، إلى غاية الحسم في موعد المؤتمر بشكل نهائي. ويشير المحلل السياسي فريد العليبي لـ"العرب" إلى أن "وقوع المؤتمر أو عدم وقوعه سيظل مرتبطا بالتطورات في المدة الوجيزة المتبقية من تاريخ انعقاده"، لافتا إلى أن جميع الأطراف تريد استئمان الأزمة لصالحها، كما أن الاستقالات تشكل عنصر ضغط على الغنوشي وجناحه.

وتابع العليبي "خلال هذه الفترة ستجري كثير من المياه في نهر قرار النهضة وفي صلة ذلك سيستخذ القرار النهائي بشأن المؤتمر"، متوقعا في النهاية إرجاعه إلى موعد لاحق. وعلى رغم محاولات جناح الغنوشي التخفيف من حدة الخلافات والاشتباكات داخل الحركة التي القت بظلالها سلبا على رصيدها الشعبي، يرى العليبي أن "حركة النهضة لم تعد كما السابق موحدة وإنما دخلت مرحلة التنازلات"، وقد أقر الغنوشي بذلك في حوار الأخير على التلفزيون الرسمي.

وبدأت تحركات الإطاحة بالغنوشي داخل النهضة منذ شهر مايو الماضي عندما طالبت مجموعة من قيادات الصف الأول للحركة، أطلقت على نفسها تسمية مجموعة "الوحدة والتجديد"، بضمان التداول القيادي في الحركة، ما يسمح بتجديد نخبتها وذلك وفق مقتضيات نظامها الأساسي والأعراف الديمقراطية وسلطة المؤسسات.

تونس - أبدت قيادات موالية لشق راشد الغنوشي داخل حركة النهضة تمسكها بعقد مؤتمر الحركة الحادي عشر في موعده، في خطوة رآها متابعون محاولة لسحب البساط من تحت أقدام الغاضبين لبقاء الغنوشي على رأس الحركة والداعين إلى ضرورة التداول القيادي. وشدد نورالدين البحيري القيادي بالحركة وأحد أبرز المقربين للغنوشي، الجمعة، على ضرورة عدم تأجيل مؤتمر الحركة "إلا لأمر طارئ"، مؤكدا أن مجلس شورى الحركة هو "المسؤول عن تحديد موعده وأنه قرّر في آخر جلساته عقد المؤتمر في موفى ديسمبر القادم".

وقال البحيري في تصريحات لوسائل إعلام محلية "أنا شخصيا بصفتي مناضلا في الحركة أدعو رئيس وأعضاء مجلس الشورى إلى مزيد الدفع من أجل أن يكون المؤتمر في موعده... لسنا في حاجة لتأجيله".

وتابع "لجنة الإعداد المضموني ولجنة الإعداد المادي بصدد الاشتغال وقد تم انتخابهما بطريقة ديمقراطية وشفافة والحركة مستعدة لعقد مؤتمرها ويجب أن تكون مستعدة لعقده في الموعد إلا إذا استحال الأمر لأمر طارئ"، مستدركا "القرار في النهاية يعود لقيادات الحركة".

واعتبر البحيري أن ما يحدث داخل الحركة أمر عادي يحدث في كل حزب بالبلاد، قائلا "هناك حوار ونقاش.. أحيانا يحدثان وأحيانا يخرجان عن المساحات المخصصة لهما".

ورأى متابعون أن تصريحات البحيري بمثابة مناورة جديدة بهدف تهدئة الغاضبين، ومحاولة لإيهام الرأي العام المحلي والدولي أن ما يجري داخل الحركة خلافات عادية بوسعها تجاوزها، وأنها مازالت حزبا متماسكا. ويعتقد هؤلاء أن البحيري يوجه بتصريحاته رسائل إلى الشق الغاضبين مفادها أن الغنوشي يحظى بدعم كبير والحزب المحيط به قوي ويصعب تخنيته من على رأس الحركة. وتشهد الحركة صراعا حول المؤتمر الحادي عشر. وتعمقت الخلافات مع دعوة 100 قيادي الغنوشي إلى عدم الترشح مجددا لرئاسة الحركة، وهو ما دفع الغنوشي إلى الاستنجا ببيانات قديمة على غرار رياض الشعيبي وحمادي الجبالي، وهي قيادات غارت النهضة منذ فترة، لتخفيف الضغط عليه.

## «حمس» تستغل الأزمة بين الحكومة الجزائرية والبرلمان

### لتصفية حساباتها مع السلطة

ذهبت إلى ضرورة ما أسمته بـ"إضفاء الشفافية من قبل السلطات المختصة، في ما يتعلق بالوضع الصحي لرئيس الجمهورية، لنقادي التسريبات والإشاعات المضرة بالوضع وبصورة الرئيس نفسه"، في إشارة إلى الشكوك المتصاعدة حول الوضع الحقيقي لصحة الرجل الغائب عن الأنظار منذ نحو ثلاثة أسابيع، رغم التطمينات التي ما فتئ يقدمها الإعلام الرئاسي للرأي العام. وحرص إخوان الجزائر على الحضور الدائم في مختلف المجالس المنتخبة وطنيا ومحليا، رغم انتقادهم للحكومات المتعاقبة بتزوير الانتخابات والتلاعب بالأصوات، ورفضوا في كل مرة دعوات المعارضة إلى الانسحاب من تلك المجالس لإحراج السلطة سياسيا، ويبررون ذلك بكون وجودهم يضمن الإطلاع على الحقائق ومعارضتها من الداخل. وكانت حمس في صدارة القوى السياسية الإسلامية والمحافظة في الجزائر، التي استهجن ما وصفته

التي أفردتها وزارته لرجل الأعمال بسعد ربراب". ويحذر رجل الأعمال المذكور والوزير فرحات أيت علي، من محافظة تيزي وزو (عاصمة منطقة القبائل)، وهو الرابطة الجهوي، الذي تسعى جهات برلمانية إلى الاستمرار فيه لإضفاء انحراف غير مسبوق في أداء الوزارة، وكان محل تحذير الرجل الأول في حركة مجتمع السلم الإخوانية عبدالرزاق مقري.

ولإبعاد شبهة الاستغلال السياسي عن موقف حمس المذكور، فقد أوردته ضمن جملة من القضايا التي تناولها بيانها الأخير، على غرار دعوتها للسلطات الرسمية إلى مراجعة "خطط وأدوات مواجهة جائحة كورونا، بغية تحقيق فيها الميضي والآثار الاجتماعية والنفسية"، وذلك في أعقاب التخطيط الظاهر في أجندة الحكومة في التعاطي مع الارتفاع المطرد لحالات الإصابة بالوباء، التي سجلت أرقاما غير مسبوقة.

حول ما وصفوه بـ"تفصيل الوزارة لدنقر شروط استيراد المركبات والتجهيزات الكهرومنزلية على مقاس أحد أكبر رجال الأعمال في البلاد".

### إخوان الجزائر حريصون على الحضور الدائم في مختلف المجالس المنتخبة، رغم انتقادهم للحكومات

وكان النائب عبد الغني ويشر، من حزب تجمع أمل الجزائر "تاج"، قد صرح خلال مداخلة في جلسات مناقشة قانون الموازنة العامة في المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، بأن الوزير المذكور صار "فوق القانون وفوق البرلمان وفوق المؤسسات"، والمح "إلى نزعة عرقية وجهوية في توجهات الوزير تجلست في التسهيلات الخاصة

## مصرع عشرات المهاجرين قبالة السواحل الليبية

الخميس (بيبي) - لقي 20 شخصا مصرعهم قبالة سواحل ليبيا، بعد ساعات فقط من حادثة غرق أخرى خلقت 74 ضحية، في مأساة جديدة ترتبط بملف الهجرة الذي يعيق أزمات البلاد. وقالت منظمة أطباء بلا حدود على حسابها في تويتر ليل الخميس الجمعة، إن فرقا في مدينة صرمان (شمال غرب) "ساعت ثلاث نساء، هن الناجيات الوحيدات من حادثة غرق أخرى هلك فيها 20 شخصا". وأوضح المنظمة أن النساء "انقذهن صيادون محليون وكُن مصدومات ومرعوبات، لقد شاهدن أجبا لهن يخفون تحت الأمواج ويموتون أمام أعينهن".

وقبل ذلك، أعلنت المنظمة الدولية للهجرة مصرع 74 شخصا على الأقل في غرق سفينة قبالة ساحل مدينة الخمس الليبية الواقعة على مسافة نحو 180 كيلومترا شرق صرمان. واتخذ في الإجمال 47 شخصا شاركوا في محاولة للعبور إلى سواحل أوروبا، وأعادهم حرس السواحل الليبي وصيادون.